أدنى مستوى للحضور الفلسطيني في القمم العربية؛ او، بتعبير آخر، حين تدنّت فاعلية «الرقم الصعب» الفلسطيني؛ وترافق ذلك بعودة النشاط الاردني المبادر الى احتلال موقع رئيس في التسوية المحتملة مع اسرائيل، كممثل للشعب الفلسطيني؛ على سبيل المثال لا الحصر الغاء الاردن لـ «اتفاق عمّان» (١٩٨٦)، وحملته السياسية على المنظمة، وتوقيعه «اتفاق لندن» بين وزير خارجية اسرائيل، آنذاك، شمعون بيرس، والملك حسين (١٩٨٧)؛ وتردّد الحديث عن سياسة «التقاسم الوظيفي» بين الاردن واسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة؛ بل وتجاهل الاردن لوجود عرفات، بما يمثّله، في القمّة اياها، في اثناء دعوة الملك الاردني الى عشاء لملوك ورؤساء الدول العربية المشاركين في القمة؛ وكانت ذروتها في خلو البيان الختامي للقمة من ذكر ان منظمة التحرير الفلسطينية تشارك في أي مؤتمر دولي كطرف مساوٍ للاطراف الاخرى وكممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وقد أُضيف ذلك الى النص العربي للبيان بعد احتجاج المنظمة، مدعوماً من العراق. وشطب المنظمة من معادلة التسوية، كطرف مستقل وكامل الحقوق، هو المطلب الاسرائيلي من «قمّة فاس» (١٩٨٢)، الذي عبّر عنه وزير الخارجية الاميركية، شولتس، بدعوته تلك القمة الى تصحيح الخلل في قرارات «قمّة الرباط» (١٩٧٤) التي منحت المنظمة تلك الصفة.

قصدنا بهذا المدخل حول السياسة العربية تجاه القضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، القاء الضوء على السياسات العربية ازاء الموضوع ذاته بعد تفجّر الانتفاضة الفلسطينية، التي جاءت تعبيراً عملياً عن تصريح لعرفات حين سُئل عن موقفه ممّا حصل في «قمّة عمّان»، حيث قال: «سيردّ على ذلك أهلنا في الاراضي المحتلة»؛ وهو ما حدث، فعلاً، بعد شهرين من تلك القمّة؛ تلك السياسة العربية التي لم «تسعفها» شعارات الحرب لتحرير فلسطين، ولم «تنقذها» التسوية التفاوضية من الارتباط بالقضية الفلسطينية، فعادت الى الاختباء ـ أكثر منه الى الفعل ـ خلف مقولة توفير شروط العمل العربي المشترك للتفاوض على «تسوية سلمية عادلة»؛ وليس هناك تسوية عادلة في أي صراع تحكمه القوى. وكان قادة معظم الحكومات العربية هم أكثر من فوجىء بالانتفاضة الفلسطينية.

عدا المفاجأة، أثارت الانتفاضة الفلسطينية لدى عديد من القادة العرب الخوف من امتدادها الى خارج حدود فلسطين، بما للموضوع الفلسطيني من حساسية في الوجدان الشعبي العربي، لاعتبارات قومية ودينية. فالتحرك الشعبي العربي، لو حصل، لن يكتفي بمطالبة الحكام العرب بدعم القضية الفلسطينية، بل سيعمل على تصفية حساباته مع عدد من حكّامه لمصلحته كشعب، ولمصلحة قضية فلسطين. ولذا، كما أسلفنا في الفقرات السابقة، لجأ معظم الدول العربية المتاخمة لفلسطين، كل حسب حساباته القطرية، الى ممارسة «سياسة حماية» لنفسه من احتمال امتداد الانتفاضة اليه، بينما كان على منظمة التحرير الفلسطينية الحدّ من أضرار «سياسة الحماية الذاتية» هذه على الموضوع الفلسطيني. وقد اعتمدت المنظمة سياسة «طمأنة» تلك الاقطار، من جهة، و«احراجها» بمواقف جماعية عربية رسمية، لحماية نفسها (المنظمة) من «الابتزاز» السياسي الذي يمكن ان تتعرّض له من هذا البلد العربي، أو ذاك، مستفيدة من الحرج الرسمي العربي من التصريح بـ «التفريط» بالقضية الفلسطينية، من جهة أخرى. وقد نجحت المنظمة في عقد ثلاثة مؤتمرات قمة عربية (١٩٨٨ و١٩٨٩ و١٩٩٠) في اطار سياستها، آنفة الذكر. فالدول العربية تستطيع «هجر» القضية الفلسطينية، لكنها لا تستطيع «الطلاق معها»؛ ففلسطين، عدا عروبتها، هي أرض اسلامية مقدسة، اضافة الى ان الحضور البشري الفلسطيني في الدول العربية، خاصة في دول المشرق